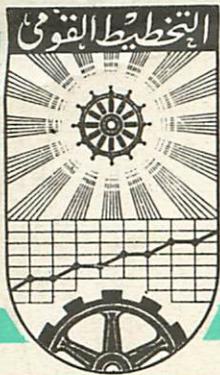


جمهوريّة مصر العربيّة



مِعَاهَدُ التَّخْطِيطِ الْعَوْمَانِيُّ

مذكرة خارجية رقم ١٣٨٩

مدى فعالية نموذج التشابك القطاعي

(المدخلات والمخرجات)

في التصنيع

إعداد

د. سعد حافظ

يناير ١٩٨٤

تصدير عام

سبق ان اشرت عند تصديرى لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر " ان هذه السلسلة ترتكز على الانتاج الفكرى وتميز بمعالجة للمشاكل التنمية على المستوى القومى والإقليمى اخذا فى الاعتبار نهجا جديدا يرتكز على الجانب العلمى والتطبيقى فى معالجتها . هذا بالإضافة الى ما اعتاد المعهد ان يصدره من مذكرات خارجية والتى بدأت مع انشاء المعهد سنة ١٩٦٠ وتضم دراسات متعددة يغلب عليها الطابع الأكاديمى ، وقد صدر منها حتى الان ١٢٩٣ مذكرة . والمذكرات الداخلية والتى بدأت عام ١٩٦٧ وهى تقدم فى جوهرها مادة تدريبية وتعلمية لاعضاء الدورات التدريبية لاعضاء دبلوم التخطيط وقد صدر منها حتى الان ٢٤٦ مذكرة . والترجمات العلمية التى تنقل للقارئ العرضى الفكر الدولى الغرسى والشرقى للاستفادة بكل طرح من قضايا وافكار ونقلها الى العربية من مختلف اللغات .

يسرى اليوم ان اقترح مجموعه جديدة هي " ورقة عمل " وتعتبر تقديمها لما تم انجازه من مراحل مختلفة من بحوث جماعية شارك فيها اكثرا من زميل من الهيئة العلمية ومن المتخصصين من خارج المعهد وهى تتضمن عرض مشاكل التطبيق العلمى للقضايا المطروحة للدراسة وهذه الوراق ستطرح للنقاش بين العاملين بالمعهد والمتخصصين في المجالات المعنية بها الدراسة وتكون حصيلتها في النهاية احدى المذكرات التي يصدرها المعهد ضمن سلسلة " قضايا التخطيط والتنمية فى مصر " التي سبق الاشارة اليها .

واود أن اسجل هنا الشكر والتقدير لكل من ساهم ويساهم في هذه المجموعة الجديدة من الوراق العلمية .

والله ولنى التوفيق .

مدير المعهد

د. كامل الجزارى

ابريل ١٩٨١

تقديم

أدرج بحث "تطوير التخطيط الخصي" كأحد البحوث التي يشرف عليها مركز الأساليب التخطيطية بالمعهد وستهدف البحث تطوير منهجية كافية متكاملة تساعد في ضمان التناسق وفي ترشيد استخدام الموارد في إطار خطة خصي في الظروف المصرية، كما يستهدف تحديد قاعدة المعلوماً اللازم لذلك .

ولقد أنجز مركز الأساليب وثيقة للمرحلة الأولى من هذا البحث صدرت في سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (تطوير أساليب وضع الخطط الخصي باستخدام البرمجة الرياضية في جمهورية مصر العربية ، رقم ١١ ، مارس ١٩٨٠)

وفي المراحل التحضيرية لاصدار الوثيقة التالية تصدر الان بعض اوراق العمل ، والتي تقدم هنا الورقة الأولى منها ، وتناقش ورقة العمل هذه أساليب الحكم على جودة جداول المدخلات والمخرجات ، امكانية استخدامها في تحليل الماضي ، وامكانية استخدامها في اسقاط التشابكات القطاعية في المستقبل .

ونحب في هذا الصدد أن نثيد بالجهد الاساسي الذي بذله الزميل الدكتور سعد حافظ في اعداد ورقة العمل هذه .

والله ولئني التوفيق ،

مركز الأساليب التخطيطية .

ابril ١٩٨١

مدى فعالية نموذج التشابك القطاعي (المدخلات والمخرجات)

في التنبؤ

١- تمهيد :-

لا شك أن فعالية نموذج التشابك القطاعي في التنبؤ في مقابل المزايا التي يتمتع بها من حيث الشمول والتناسق والتوازن وغيرها مقيدة بجموعة من العوامل في مقدمتها :

- ١- درجة ثبات المعاملات الفنية والتي ترتبط بكل من :
 - ١- درجة التقدم التقني ومدى سرعته أو بطيئه .
 - ٢- اختيار الفن الانتاجي (دالة الانتاج) .
 - ٣- درجة استقرار الأسعار .
 - ٢- دقة ودرجة تفصيل البيانات المستخدمة في اعداد جداول التشابك القطاعي (المدخلات والمخرجات) بما فيها البيانات الخاصة بالمعاملات الفنية .
 - ٣- مدى توفر الجداول لسلسلة من السنوات المتتابعة .
 - ٤- أسلوب معالجة الاستثمارات الجديدة والتي تعكس تأثيرات عدة على كل من تكنولوجيا الانتاج وبالتالي المعاملات الفنية ، وأيضا على مستويات الانتاج وأنماط الطلب النهائي .
 - ٥- المتغيرات في أحجام الطلب النهائي (المتغير الخارجي) .
- ولتوضيح ذلك نضع مشكلة التنبؤ باستخدام نموذج التشابك القطاعي كالتالي :-
- اذا كان النموذج الأساسي للتشابك يمكن وضعه بلغة المصفوفات على الصورة (١) :-

$$X = A X + \gamma \quad (1)$$

ومنها :

$$X = (I - A)^{-1} \cdot \gamma \quad (2)$$

وبافتراض ثبات المعاملات الفنية (زنة) وهو فرض أساسى في نموذج التشابك القطاعي فإنه يمكن التنبؤ بالتغيير في قيم عناصر المتجه γ المناظرة لكل تغير في قيم عناصر المتجه γ (المتغير الخارجي في النموذج)^(١)

(١) يعني على أساس التنبؤ بقيم الانتاج الإجمالي X سلسلة من التنبؤات المتعلقة بالقيمة المضافة والقوة العاملة والواردات غير المنافسة والطلب الوسيط وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي يمكن حسابها من النموذج . وعليه يعتبر التنبؤ بالتغيير في قيم الانتاج الإجمالي بشارة العنصر الأساسي Key element في التنبؤ بواسطة نموذج التشابك القطاعي .

ويلاحظ أن دقة التنبؤ بالتغييرات في قيم X تتوقف على كل من دقة التنبؤات بقيم Y وعلى صحة افتراض ثبات المعاملات الفنية A . وكلا الأمرين على درجة كبيرة من الأهمية في تحديد فعالية نموذج التشابك القطاعي في التنبؤ.

ولما كان الطلب النهائي في النموذج (المفتوح) الاستاتي Static Model يتبرأ من تغييراً خارجياً $Exogenous variable$ ، فلاشك أذن أن أحد أهم العوامل المحددة لكتافة نموذج التشابك القطاعي هو درجة ثبات المعاملات الفنية.

ويزيد من هذه الأهمية أن هذا العامل يشتمل ضمناً على غيره من العوامل الأخرى، فهو يعكس ضمناً التغيرات الحادثة على الفن الانتاجي ودالة النفقة والتغيرات في الأسعار علاوة على أنه يعكس التغيرات الهيكيلية الحادثة بالنسبة لهذه العوامل، والراجعة في القسط الأكبر منها للاستثمارات ٠٠٠ الخ.

اما قاعدة البيانات ودقتها، ومدى توفرها وتفصيلها فهي تأتي بمثابة الشرط الضروري لقياس التغير في المعاملات الفنية، وأيضاً لدقة هذا القياس.

ومن ثم فسوف نركز في هذه الورقة أساساً على التغيرات في المعاملات الفنية ومدى صحة افتراض ثباتها، وطرق حساب هذه التغيرات (أى طرق التنبؤ بالمعاملات الفنية) وتقديرها كأساس لتقييم كفاءة نموذج التشابك القطاعي في التنبؤ. وهذا يؤدي بنا لافتراض دقة واتكمال أساليب التنبؤ بالتغييرات في الطلب النهائي، ومن ثم يفترض استبعاد مناقشتها في هذه الورقة، على أن نسقط هذا الفرض في دراسة أخرى لاحقة.

٢- مدى صحة افتراض ثبات المعاملات الفنية :

(١) يعتبر افتراض ثبات المعاملات الفنية كما هو معلوم أحد الافتراضات الداعمة للنموذج الأساس للتشابك القطاعي^(١). ويستند هذا الافتراض إلى افتراض ضمني مؤداه عدم تغير الفن الانتاجي. وقد استتبع هذا الافتراض خطية العلاقة بين نفقات الانتاج وأحجام الانتاج الإجمالي، الأمر الذي ينعكس على كل من دوال النفقة والانتاج.

واذا كانت الافتراضات في أي نموذج أو بناء نظري توضع لتشبيت بعض العوامل بهدف دراسة

(١) د. سعد حافظ - ملاحظات عامة حول عملية بناء النماذج - دورة الأساليب الحديثة في التخطيط والتنبؤ الطويل الأجل - معهد التخطيط القومي - صندوق الانماء العربي - القاهرة ١٩٢٨.

(٢) أنظر في تفصيل هذه الفرضية د. سعد حافظ محمود - مدخل لدراسة الموازن الافتراضية واستخداماتها - المعهد العربي للتخطيط - الكويت أبريل ١٩٨٠.

العلاقات بين العوامل الأخرى ، وتأثير تغير بعضها على البعض الآخر ، فان اهتمام فاسيل ليونتيف Leontief قد انصرف أول ما انصرف لاختبار الفرض الأساسية لموج المدخلات والمخرجات . ولعل اختبار افتراض ثبات المعاملات الفنية قد حظى لديه باهتمام كبير .

وقد أدت نتائج مقارنة أحجام الانتاج لللاقتصاد الأمريكي لبعض السنوات ١٩١٩ - ١٩٣٩ مع أحجام الانتاج المحسوبة من جدول المدخلات والمخرجات المبنية على افتراض ثبات المعاملات الفنية الى وجود اختلافات جوهيرية^(١) ، أى أن :

$$X_{t+1} \neq (I - A_t)^{-1} Y_{t+1} \quad (3),$$

ويفرض صحة تقديرات الطلب النهائي في السنة $t+1$ فان هذه الاختلافات تعزى لعدم صحة افتراض ثبات المعاملات الفنية للسنة t أى $A_t = K$

وقد يثور تساؤل حول طبيعة العوامل الأخرى المؤثرة على أحجام الانتاج الإجمالي مثل تأثير الطلب النهائي .

وقد أدتنتائج الدراسات التي أجريت على اختبار افتراض ثبات المعاملات الفنية الى وجود تباين في درجة تأثير كل من التغير في المعاملات الفنية والتغير في الطلب النهائي على التغير في أحجام الانتاج الإجمالي . ويصعب فصل العاملين عن بعضهما بشكل قاطع . الا أنه من المؤكد أن تأثير التغير في المعاملات الفنية أكبر في حالة القطاعات التقليدية كقطاعات الصناعة الاستخراجية^(٢) . ويلزم التنوية الى أن التغير في قيم المعاملات الفنية كمية متوجهة ، بمعنى أن التغير قد ينصرف الى حدوث زيادة في أحجام الانتاج كما في القطاعات الحديثة سريعة النمو .

ويمكن ارجاع الأسباب الأساسية المسئولة عن التغير في المعاملات الفنية الى مجموعة كبيرة من العوامل أهمها :

أ- تطور الفن الانتاجي . وهذه تباين من صناعة لأخرى .

بـ- أثر احلال بعض الموارد محل بعضها في الاستخدامات المختلفة ، أو استحداث موارد جديدة كالمخلقات الصناعية أو اكتشاف خامات جديدة الخ . والذى يعكس بدوره تطور الفن الانتاجي .

V.Leontief: The Structure of American Economy 1919-1939.

Model building of national economic processes. "Economica" Publishing.
Moscow, 1973. (in russian).

(١)

(٢)

جـ- زيادة انتاجية عوامل الانتاج (زيادة انتاجية العمل) مع بقاء الفن الانتاجي على ما هو عليه .

دـ- مجموعة العوامل التنظيمية والعوامل المتعلقة بكفاءة ادارة الانتاج و درجة استغلال الطاقات الانتاجية المتاحة ومدى الوصول بها الى الاستخدام الأمثل .

هـ- التغيرات الهيكيلية الحادثة في الاقتصاد القومي نتيجة عملية التنمية مثل ظهور قطاعات جديدة أو نمو بعض القطاعات الموجودة ، أو تباين معدلات نمو القطاعات المختلفة أو على الأقل تدعيم قطاعات الركائز الأساسية^(١) Infra structure Sectors ، وتقوية درجة تشابكها مع القطاعات الفائمة وخاصة التقليدية . وتعكس هذه التغيرات أهداف التنمية وسياسات الاستثمار في الدول المختلفة وصفة خاصة في الدول النامية التي تشهد اقتصاداتها تغيرات بنائية جذرية .

وـ- العوامل المرتبطة بوحدات قياس التدفقات المختلفة وبخاصة عند اعداد الجداول القيمية وهنا تلعب الأسعار المستخدمة في القياس والتغيرات فيها دورا هاما في احداث التغيرات في المعاملات الفنية .

زـ- يضاف الى هذه المجموعة من العوامل تلك العوامل المرتبطة بدراجة تجميع قطاعات الاقتصاد القومي في جداول المدخلات والمخرجات ، وكذلك أسلوب معالجة الواردات ، وأيضا قيم المعاملات الفنية ، فقد لوحظ أن المعاملات الكبيرة الحجم أكثر استقرارا من المعاملات الصغيرة ، وتزداد درجة استقرارها كلما زادت درجة تفصيل القطاعات ومن ثم فان جداول التشابك القطاعي ذات الاحجام الكبيرة أكثر عرضة للتغيرات المعاملات الفنية من الجداول المجمعية ، وذلك راجع لزيادة الوزن النسبي للمعاملات الفنية ذات الاحجام الصغيرة والأكثر عرضة للتغير .

(٢) اعتبارات عملية مرتبطة ببناء جداول ونماذج التشابك القطاعي . ذلك أنه علاوة على التطورات التكنولوجية الحادثة وأشارها على العلاقات الفنية لكل من دوال الانتاج والنفقة ، علاوة على الاعتبارات المتعلقة بتغيير الهياكل الاقتصادية نتيجة النمو والتنمية توجد مجموعة من الاعتبارات مرتبطة بعملية بناه جداول التشابك القطاعي ذاتها فعلاقة ماتواجه عملية بناه جداول التشابك

(١) يطلق عليها البنية الأساسية . ولكنها تفضل استخدام الركائز على البنية . وقد عرفت الكتابات قدما على استخدام تعبير القاعدة التحثيثية . وفي هذا مغالطة كبيرة مع مقوله " القاعدة التحثيثية " .

القطاعى فى أول عهد الأخذ بها مشكلة عدم توفر البيانات ، وخاصة المتعلقة بتقدير العلاقات الفنية ، وسر وقت طويل قبل أن يتمكن البلد (أو الأقليم) من توفير البيانات بالكم والكيف المطلوبين .

ومن هنا قد يلجأ البلد إلى استعارة بعض المعاملات الفنية لدول أخرى يفترض فيها تماثل هياكلها الانتاجية مع هيكل البلد المعنى ، كما حدث عند بناء أول جدول للتشابك القطاعي لمصر (١٩٥٤ / ١٩٥٥)^(١) ، وكما حدث بالنسبة لحالة جدول التشابك القطاعي لاندونيسيا^(٢) حيث استعيرت معاملات رأس المال الخاصة باليابان ، أو كما يحدث عند بناء جداول التشابك القطاعي لبعض الأقاليم أو المناطق الاقتصادية فتستعار لها المعاملات الفنية لجدول التشابك القطاعي للدولة الأم كما في حالة بناء جدول المدخلات والمخرجات لاسكتلندا سنة ١٩٧١ .

وحيث أن صعوبة توفير البيانات قد تظل قائمة لفترة طويلة ، وهي فترة قد تشهد تغيرات جوهرية في الفن الانتاجي المستخدم ، وفي البنية الاقتصادية القائمة ، وحيث أن استخدامات هذه الجداول في التحليل والتنبؤ والتخطيط الاقتصادي لانتقطع أولاً توجل حتى توفر البيانات ، فمن هنا تدعى الحاجة إلى تحديث البيانات الموجودة بأقل تكلفة على أساس التنبؤ بالتغيير فيها على ضوء كل من :

- ١- طبيعة البنية الاقتصادية القائمة والتي يبرزها التحليل الهيكلي .
- ٢- الفرض الأساسية للنموذج الاقتصادي الشامل المتبع وبخاصة الفرض الأساسية لنموذج التشابك القطاعي .
- ٣- اتجاهات التطور التقني القائمة والمحتملة .
- ٤- الكم المتوفر من البيانات الفعلية ودرجة دقتها وتفصيله .
- ٥- طرق التنبؤ بالتغيير في المعاملات الفنية :

تتعدد طرق التنبؤ بالتغيير في المعاملات الفنية . ويمكننا تجميع هذه الطرق في مجموعات

(١) د. محمد على نصار ، د. محمد عبد المنعم غفران ، د. محمد محمود عبد الرءوف - تقييم تجربة التخطيط في جمهورية مصر العربية - مذكرة خارجية (١٠٧٣) - معهد التخطيط القومي سبتمبر ١٩٧٤ .

(٢) Shinichi Ichimura E, Yukio Kaneko "Practical Use of input-output tables for Planning." A paper presented to the 6 th International conference on input-output techniques. (Vienna 22-26 April 1974).

(٣) يضاف لهذا اعتباراً هاماً مفاده أن تماثل الهياكل الاقتصادية المفترض غالباً ما لا يتتوفر . وبافتراض توفره فإن العوامل الاجتماعية والحضارية تتعكس على انتاجية العمل ، ومن ثم على معاملات النفقة والعلاقات الفنية ، ومن هنا فلا مناص من تحديده وتدقيق بيانات المعاملات الفنية .

أربع أساسية هي :-

١- طرق الاسقاط التقليدية . وهي تشمل طرق الاسقاط الرياضي المعروفة بطرق الاستكمال

Econometric والطرق القياسية Extrapolation methods الخارجي
methods

٢- طريقة RAS الشهيرة . ويناظرها الطريقة المستحدثة والمعرفة باسم طريقة اليونيد و

(١) UNIDO method

mathematical programming methods ٣- طرق البرمجة الرياضية

technological methods ٤- الطرق التكنولوجية

٥- الطرق الحديثة ونميز فيها طريقة دلفي Delphi method والتعديلات التي

Batelle method أدخلها عليها باتيللى والتي تعرف من ثم بطريقة باتيللى

٤-١) طرق الاسقاط :

(٤-١) تمثل الفكرة الأساسية لهذه الطرق أيا كانت الصياغات المختلفة لها في اسقاط الاتجاهات السائدة في السنوات السابقة على المستقبل .

ويلاحظ أن طرق الاسقاط التقليدية بطبيعتها جزئية بمعنى أنها تدرس التغير في كل معامل المعامالت الفنية على حدة ، وتقاد تأثير تفاعل التغير في المعاملات الأخرى على المعامل المذكور أو تأثير التغير في هذا المعامل على المعاملات الأخرى . وهذا يفقد تحليل الشابك القطاعي أحد مزاياه الأساسية وهي الشمول في التحليل .

وصحى أنه وضع افتراضات بشأن التغيرات في المعاملات الأخرى ، لكن هذا غير كاف . فعندما ماتخذ العوامل الأخرى كباقي residuals في التحليل .

(١) نسبة إلى منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة والتي اتخذت منها طريقة معتمدة لدى أجهزتها في التنبؤ بالمعاملات الفنية في جداول المدخلات والخرجات . انظر :

Contribution to the estimation of technical coefficients. A paper presented to the 7 th international conference on input output techniques. by Gyorgy Boda. (Vienna 9-13 April 1979).

ولن نتعرض في هذه الورقة لطريقة اليونيد و حيث أنها تدرس التنبؤ بالمعاملات الفنية في حالة خاصة على أساس مقارن بين دولتين في ظل نموذج مدخلات و مخرجات عالمي - global input-output model

ولأدل على هذا من أن حدوث تطور تقنى ما قد لا يقتصر أثره على معاملات القطاع المذكور وعلاقاته المباشرة بل قد يمتد إلى كثيرة من الخلايا الصفرية null sells في الجدول عن طريق الآثار غير المباشرة وبخاصة عن طريق ما يسمى بالعلاقات عن بعد remote links.

ولعل هذا واحداً بالباحثين لاستكمال مثل هذه الطرق باستخدام أساليب أخرى إلى جوارها مثل طريقة دلفى Delphi Method وطريقة باتيللى Batelle Method ، على أن تعطى بدائل مختلفة محسوبة بطرق الاستقطان التقليدية لمجموعة العلماء أو الخبراء الذين سيجري معهم الحوار أو الاستبيان (١) .

وقد يلجأ البعض الآخر في محاولة لتجاوز هذه النقصة لبناء سيناريوهات تشابكية قطاعية input-output sectoral scenarios أو بناء سيناريوهات كلية شاملة Comp-prehensive macro scenarios .

ويعبّر على هذه الطرق في حالة استخدامها في التنبؤ بالتغيير في المعاملات الفنية ما يلى :

١- أنه يلزم لدقة التنبؤات توفر سلسلة زمنية طويلة عادةً ما لا تقل عن ١٥ قراءة . وتکرار تجربة أن بناء جداول النشاط القطاعي (المدخلات والمخرجات) للجدول المختلفة لا يتم بمثل هذا الانتظام . والمعتاد أن يتم إعداد الجداول لفترات متقطعة بل ومتباينة أحياناً . وربما يقف حائلاً دون هذا صعوبة توفير البيانات وأيضاً الجهد والتكلفة الكبيرين وخاصة فيما يتعلق بالجهد الحسابي .

٢- أن طرق الاستقطان التقليدية تفترض استمرارية نفس الاتجاهات التاريخية في المستقبل وإن كان هذا مقبولاً بالنسبة لبعض المتغيرات فيصعب قبوله بالنسبة للتغيرات في المعاملات الفنية ، فلابد من القطع باستمرارية الاتجاهات السابقة (حتى مع اختلاف معدلات حدوثها) بسبب أن التغير التقني كما أثبتت التجربة التاريخية يتم بغيرات وليس

(١) W. Holder Fisher: "Final report on Ex-ante capital matrix for the United States of America, 1970-1975. Scientific American March 1971.

(٢) A. Onishi, H. Smit & S. Abe: "Long-term projection for economic growth in ESCAP member countries. A paper presented to the VII th International Conference on Input-output techniques. (Vienna 13-19 April 1979).

بمعدلات ثابتة، وأيضاً نلاحظ أن التغيرات الهيكلية ذات طبيعة جذرية وليس ذات طبيعة تلقائية في النمو.

ذلك فإنه اذا أمكن قبول هذا الافتراض للمرة القصيرة أو المتوسطة على أكثر الأحوال بما لا يتراوح ٣ - ٥ سنوات فإنه يصعب قبوله لفترات أطول . وهذا يزيد من صعوبة استخدام هذه الطرق في التنبؤات طويلة الأجل .

٣- أن طرق الاستimation التقليدية تبين فقط مسار واتجاهات نمو المعاملات الفنية دون امكان الاعتماد عليها كثيراً في تفسير أسباب التغيير وايضاح الأهمية النسبية للعوامل المختلفة المحدثة لها .

صحيح أننا قد نستطيع على ضوء الافتراضات النظرية أن نفصل في علاقات الانحدار المتعدد بين الأسباب المختلفة بقدر تعدد التغيرات الخارجية في العلاقة ونختبر تأثير كل منها ، الا أن هذا سوف يكون مقيداً بالافتراضات التي نضعها من أجل تفسير كل معامل ، الأمر الذي يجعله عرضة لكثير من التحكم من جهة ، أو قد يوقعنا في مصيدة الازدواج الخطى Multicolinearity إذا مالم نوفق في اختيار هذه التغيرات الخارجية وإذا كان من الصعب فهم طبيعتها من حيث هل هي سبب أم نتائجة . وعموماً نسوف نفترض استقلاليتها وهو أمر قد لا يكون صحيحاً من وجهة النظر الاقتصادية .

٤- أن طرق الاستimation تفترض وجود اتجاه عام في نمو المعاملات الفنية ، وعادة ما تكون العلاقات الخطية هي أبسط العلاقات في دراسة هذا الاتجاه العام . ولكن وجود علاقات غير خطية في متغيرات الناتج سوف يسمح بوجود انحرافات variations في المعاملات الفنية (نتيجة لفوارات الحجم) . الا أن هذا الاعتراض يمكن تفاديه باستخدام صيغ أخرى غير خطية كما هو وارد بملحق (١) مع التصرح ببعض مميزات النموذج الخطى .

٥- أن العناصر القطرية (aii)diagonal elements في مصفوفة المعاملات الفنية عرضة للتقلبات الموسمية نظراً لتضمين الجزء من الاستخدام الوسيط الذي يدخل ضمن المخزون فيها ، الأمر الذي يؤثر على سار الاتجاه العام ، والذى لا يمكن التغلب عليه دون الجمع في التحليل بين تحليل هذه المعاملات القطرية والاتجاهات

(١) غير الخطية وكذلك التقلبات الموسمية معافي التحليل.

الآن هذه المسألة ليست بمثل هذه البساطة وذلك أنها قد تثير العديد من المشكلات كطبيعة التقلبات الموسمية وكيفية معالجة المعاملات غير القطرية حيث أنها مستقلة بدورها عن المعاملات القطرية الخ .

(٢-٣) ويمكن النظر لطريقة (logistic curves) على أنها أحدى صور الاسقاط المتطرفة . وهي الطريقة التي افترضها كل من ألمون^(٢) وبكلر وهورفيتش وغيرهم (١٩٧٤) . وتفترض الطريقة أن لجميع معاملات الصنف الواحد في مصفوفة المعاملات نفس مسار النمو same logistic curve time path والمذكورة يمكن التغيير عنه بالمعادلة التفاضلية الآتية:-

$$\frac{1}{c} \cdot \frac{dc}{dt} = b(a - c) \quad (4)$$

حيث تعبّر: c - عن المعامل الفني

- مسار اتجاه تغير المعامل الفني (معدل تغيير المعامل الفني)

b - معدل التغير في a

ويأخذ حل المعادلة التفاضلية الصيغة التالية:

$$c_t = \frac{a}{1 + Ae^{-bt}} \quad (5)$$

حيث A تعبّر عن ثابت التكامل . ويرجع سبب ادراجنا لهذه الطريقة ضمن طرق الاسقاط نظراً إلى احتياجها لسلسلة من بيانات الاستخدامات الوسيطة لكل منتج من المنتجات والتي يرمز لها بالرمز u . وحتى يمكن

(١)

A. Parikh: Forecasts of Technology matrices using the RAS method.

A paper presented to the 7 th International Conference.

on Input-output Techniques. (Innsbruck, Austria 13-19 April 1979).

(٢) Almon C., Buckler M.B., Horwitz L.M., Reimbold T.C: "1985: Inter-industry forecasts of the American Economy". D.C. Heath Lexington, Massachusetts, 1974.

(٣) يرمز للمعامل في حالة عدم تغييره بالرمز I . وفي حالة تغييره بالرمز u . وفي الحالة الأولى سوف تعالج $\frac{u}{I}$ كمعامل مفرد يعني وفقاً لها المحنى ال Logistic curve .

A. Parikh: Ibid. PP. 6-7.

انظر في هذا

حسابها تلزم على الأقل ٣ نقاط مشاهدة .

وتحسب على أساس افتراض ثبات الفن الانتاجي ، وهو ما يعني ضمناً استمرارية الاتجاهات السابقة واسقاطها على المستقبل . وتتوقف فعالية هذه الطريقة في التنبؤ على درجة استقرار (٢) وتقل هذه الفعالية كلما تعرضت للتغيرات ، إذاً أن هذا يعني ببساطة عدم استقرار اتجاه المنحنى logistic curve

(٢-٣) طريقة معاملات الاحلال والاستخدام (١) : RAS

(٢-١) تنطلق طريقة معاملات الاحلال والاستخدام RAS من صعوبات استخدام طرق الاسقاط Extrapolation التقليدية في التنبؤ بالطلب الوسيط مع افتراض ثبات المعاملات الفنية ، ذلك أن طرق الاسقاط تستند إلى التنبؤ بالطلب الوسيط على اعتبار كونه الفرق بين قيم الناتج الإجمالي X وقيم الطلب النهائي R المتباين

$$AX = X - R \quad (6),$$

وعليه فإن التنبؤ بالطلب الوسيط يتعرض لتكرار أخطاء التنبؤ . إلا أن تقليل حجم الخطأ مرتبط بتصحيح المعاملات الفنية ذاتها ، وهو ما يقتضي بدوره توفر سلسلة من جداول المعاملات الفنية كشرط لانطباق طرق الاسقاط التقليدية ، وهو أمر صعب أن لم يكن مستحيلاً كما أوضحنا من قبل .

ويأخذ نموذج RAS في صورته الأساسية الصياغة المبسطة التالية :

$$A_{t+1} = R (A_t)^S \quad (7)$$

حيث ترمز A_{t+1} لمصفوفة المعاملات الفنية في سنة التنبؤ $t + 1$

A_t ... " " الأساس (t)

بينما R, S مصفوفتان قطريتان .

وتبيّن المصفوفة القطرية R أثر الاحلال ، أي المدى الذي أحل فيه العنصر R محل غيره من العناصر في الاستخدام الوسيط لنتاج منتجات القطاعات الأخرى ، كاحلال الفاز محل النفط (١) اقترحها كل من ريتشارد ستون R. Stone وجورج براون G. Brown وكان أول من قام باستخدامها على الاقتصاد البلجيكي كل من جورج بايلينسكي G. Paelinck وجورج وايلبرويك G. Waelbroeck . انظر المراجع (٦٣٦٢٦٦٢٥٦١٣٦١١٦٨٦٢٦١)

في كثير من الصناعات في المملكة المتحدة.

وهذه المعاملات تتأثر بالعلاقات النسبية للأسعار.

وتعرف عناصر المصفوفة R أى العناصر ($i = 1, 2, \dots, n$) بعوامل الأحلال

وهي العوامل التي تعدل من قيم كل عبود في مصفوفة المعاملات Substitution elements

الفنية نتيجة أثر الأحلال.

$$\begin{aligned} r_1 : r_2 : r_3 &= r_1' : r_2' : r_3' \\ \frac{r_1}{r_1'} &= K, \quad (K \neq 0) \\ \frac{r_1}{r_2} : \frac{r_2}{r_3} &= 1, \quad (1) \end{aligned}$$

ويمكن ترجمة القيمة التي تأخذها المعاملات كالتالي:

أ - عند $r_i < r_i'$ يعني أن أثر الأحلال سوف يقلل من استخدام المنتج الوسيط i في إنتاج غيره من السلع.

ب - $r_i > r_i'$ يعني تزايد استخدام المنتج i في إنتاج غيره من السلع نتيجة أثر الأحلال.

ج - $r_i = r_i'$ يعني بقاء تعادل أثر الأحلال على استخدام العنصر i .

أما المصفوفة القطرية S فهي تقيس مدى تغير نسب المدخلات الوسيطة إلى إجمالي مدخلات القطاع، الأمر الراجح إلى كفاءة تنظيم واستخدام العوامل. بعبارة أخرى تؤثر في تغير نسب مكونات كل من المدخلات الوسيطة والمدخلات الأولية في إنتاج السلعة.

وتعرف عناصر المصفوفة القطرية S بعوامل كفاءة الاستخدام Fabrication Factors

ويفترض بالنسبة للعناصر S أيضا أنها ثابتة أي $S_i = S_i'$

$$\frac{S_1}{S_1'} = \frac{S_2}{S_2'} = \frac{S_3}{S_3'} = 1, \quad (1 \neq 0)$$

وتترجم $S_i > S_i'$ إلى زيادة الوزن النسبي لنفقات الاستخدام.

$S_i < S_i'$ تناقص.

$S_i = S_i'$ ثبات نفقات الاستخدام على ما هي عليه.

ويفترض ثبات S_i لـ r_i لكل قيمة r_i . ويمكن صياغة هذا الشرط كالتالي:

$$r_i S_j = r_i' S_j'$$

(1) يرجع إلى (11) لدراسة تفسير هذه المعاملات في حالة اقتصاد مخطط.

أى أن

$$\frac{r_i s_j}{r_j s_i} = m \neq 0$$

(٢-٢-٣) طرق حساب المعاملات الفنية $r_i s_j$

تتمثل الصعوبة الأساسية في طريقة معاملات الاحلال والاستخدام RAS في حساب كل من المعاملات r_i و s_j وذلك أنه وفقاً لهذه الطريقة يفترض ريتشارد ستون R. Stone أن حساب المعاملات يتم خارجياً ^(١). إلا أن هذا الأمر من الناحية العملية يثير مخاوف عديدة، وبما لا ينبع بذلك التي تشيرها طرق الاسقاط التقليدية، إذ أنه يتطلب قدرًا كبيرًا من المعلومات الفنية عن تكنولوجيا الإنتاج، كما أن المعاملات r_i تتتأثر بغيرات الأسعار، علاوة على أن المعاملات s_j ليست واحدة لكل من الصنف والأعمدة الأمر الذي قد يشير مشكلات متعلقة بتجميعها أو على الأقل متعلقة بالأوزان التي سترجح بها.

(٢-٢-٤) ويلجأ عند تقدير المعاملات $r_i s_j$ عادة إلى آخر جدول تشابك قطاعي متاح علاوة على أحد ثبيات لكل من الطلب النهائي والانتاج الإجمالي كالالتالي :-

t ترمز لسنة الأساس.

\tilde{t} لسنة التنبؤ.

و ترمز للسنة التي توفر عنها أحدث بيانات لكل من الإنتاج الإجمالي والطلب الوسيط

أى $t < q < \tilde{t}$

$$RA_t X_{t+q} = Z_{t+q} \quad (8), \quad \text{وعليه فان:}$$

حيث ترمز Z_{t+q} للتغيرات الوسيطة في السنة q .

ومن هذه العلاقة يمكن تقدير المصفوفة القطرية R .

وبالمثل يمكن تقدير S من العلاقة التالية :

$$\tilde{t} A_t S = C_{t+q} \quad (9),$$

$$C_{t+q} = \tilde{t} A_{t+q} \quad (10).$$

(١) عادة ما يفضل استخدام هذه الطريقة على طرق الاسقاط نظراً لاحتياجها الأقل من البيانات علاوة على مزاياها التحليلية.

حيث C_{t+q} عبارة عن متوجه يبين مجموع النفقات الجارية لكل من القطاعات في السنة $t+q$.

لكن تجب ملاحظة أن تقدير قيم r_i و s_j وفقاً لهذه الطريقة يتفرض معرفة قدر أكبر من المعلومات عن قيم x_{ij} التي هي مثار التنبؤ. وعادة ما لا تتوفر هذه البيانات وهذا ما يقلل من امكانية استخدام هذه الطريقة رقم بساطتها.

و غالباً ما يمكن تقدير x_{ij} بمعرفة أحجام الطلب النهائي y_i . الا أن حساب x_{ij} عن طريق كونها الفرق بينهما سوف يحمل كما بينا أخطاء التنبؤ بكل من قيم المتغيرات y_i و x_{ij} .

(٢-٢-٣) ويمكن في حالة توفر جدول بين للمدخلات والمخرجات محسوبين بنفس الاسس الإحصائي (نفس المفاهيم والتعريفات الإحصائية، ونفس التقسيم القطاعي ونفس درجة التجميع صالح) تقدير كل من قيم r_i و s_j وذلك من حل نظام المعادلات (١١) التالي المكون من ٢ معادلة في ٢ مجهول كال التالي (١)

$$\begin{cases} r_i \left(\sum_{j=1}^n x_{ij} s_j \right) = w_i \\ \left(\sum_i r_i \right) t x_{ij} s_j = h_j \end{cases} ; \quad (11)$$

$$w_i = \sum_{j=1}^n x_{ij} \quad i = 1, 2, \dots, n$$

$$h_j = \sum_{i=1}^n x_{ij} \quad j = 1, 2, \dots, n$$

حيث

H. Theil : Ibid.

Methods of Complex Analysis and-
Saad Hafez M. Sidky: Planning the Economic Structure of the Developing coun-
tries. Using Inter-branch Models. (The Case Study of
ARE Economy). Unpublished Ph. D. Thesis. SEMI. Aca-
demy of Sciences USSR. Moscow, 1977.

وترمز $\hat{z}_i^X(t + \tilde{t})$ لمجموع قيم التدفقات الوسيطة في سنة التنبؤ $(t + \tilde{t})$ وفقاً لمنهج حسابي يقوم على سلسلة من عمليات التقريب المتالي^(١) . Iterations ووفقاً لهذه الطريقة الثانية يمكن تفادى مشكلة النقص في البيانات الإضافية الالزامية لتقدير المكارات r_i و s_i عن طريق حساب هذه المكارات داخلياً .

ويلاحظ أن طرق التنبؤ المعروضة حتى الآن تجيد أثر الأسعار في التأثير على التغير في المعاملات الفنية . فوفقاً لطرق الاستimation يفترض استمرار أسعار سنة الأساس بالنسبة لسنوات التنبؤ ، وفي هذا الافتراض قدر كبير من التبسيط . أما طريقة RAS فنظراً لكونها تأخذ قيم متغيرات أقرب للسنوات لسنة التنبؤ فهي تتجادل إلى حد كبير هذا التبسيط ، إلا أن ذلك بدوره لا يبين لنا حل التغيرات في المعاملات الفنية راجعة للتغيرات الحقيقة في الفن الإنتاجي ، وعلاقة النسبة والناتج (أى العلاقات الفنية) ، أم هي راجحة في جزء كبير منها للتغيرات الأسعار .

(٣-٢) معالجة الأسعار في نموذج معاملات الأحوال والاستخدام

تلقي التغيرات في الأسعار في نموذج معاملات الأحوال والاستخدام RAS معالجات شتى . وال فكرة الأساسية في هذه المعالجات هي توحيد وحدات قياس الأسعار لمعاملات كل من سنوات الأساس والتنبؤ . ويمكن طرح لب مسألة الأسعار في التالي :

عبر عن قيمة معاملات سنة الأساس (t) باستخدام أسعار سنة التنبؤ $\tilde{t} + t$ كالتالي : -

$$A_t = \hat{P} A_{\tilde{t}} \hat{P}^{-1} \quad (12)$$

حيث \hat{P} عبارة عن مصفوفة قطرية للأرقام القياسية للأسعار .

وبناءً على ذلك يمكن إعاده صياغة نموذج RAS كالتالي : -

$$A_{t+\tilde{t}} = \hat{R} \hat{P}^{-1} A_t \hat{P} \hat{S} \quad (13)$$

وتفترض هذه المعالجة وجود رقم قياسي واحد لكل من أسعار السلع المنتجة والسلع المستخدمة كما يفترض عدا أيضاً وجود رقم قياس واحد لكل معاملات السطر الواحد أي لكل منتجات القطاع .
(١) ولمزيد من التفاصيل انظر ملحق رقم (٢).

Kupcsik J. & Rácz A: "Az ágazati kapcsolati mérlegek dinamikai összehasonlítása", statistikai szemle, 1969, No. 4. Also see: Techetir-kin E.M."Methods of analysis the dynamicity of input-output coefficients". From Inter-branch balance of the Federal Republic, "Nauka" Publishing, Moscow, 1968. (in russian).

ويتمثل أحد الأساليب المقترنة لمعالجة الأسعار في الجمع بين بيانات جدول التشابه القطاعي مع بيانات السلسلة الزمنية لكل من الزيادات الحدية في مجاميع الصنف والاعدة (لمصفوفة المعاملات الفنية) معأخذ تأثير التغيرات في الأسعار النسبية على المعاملات الفنية كما في العلاقة

التالية :

$$a_{ij, t} = a_{ij} \left[\frac{P_{i, t}}{P_{n, t}} \right]^{\lambda} \cdot \left[\frac{P_{j, t}}{P_{n, t}} \right]^{\mu} \cdot u_{ij, t} \quad (14)$$

حيث ترمز $\left[\frac{P_{j, t}}{P_{n, t}} \right]$ إلى الأسعار النسبية الماناظرة

بينما $\left[\frac{P_{i, t}}{P_{n, t}} \right]$ عبارة عن بواقي عشوائية ^(أ)

ويمكن وفقاً لهذه المعالجة تقدير كل من r و s كالتالي :-

$$\begin{aligned} r_m^* &= \bar{\pi}_m \lambda + u_m \\ s_m^* &= \bar{\pi}_m \mu + v_m \end{aligned} \quad (15)$$

حيث ترمز $\bar{\pi}_m^*$ إلى سلسلة للوغاريتمات الصنف r للقطاعات

m و $\bar{\pi}_m^*$ ترمز لسلسلة لوغاريتمات العمود s للقطاعات

في حين $\bar{\pi}_m$ هي عبارة عن مصفوفات قطرية من الدرجة $m \times m$ للوغاريتمات الأسعار النسبية.

أما u_m و v_m فترمزان للبواقي العشوائية.

ويلاحظ على هذه الطريقة احتياجها الضخم للبيانات التي يستحيل توفيرها وخاصة تلك المتعلقة بالأسعار النسبية علاوة على أنه سوف يصعب تحديد المسبب المباشر والأساسي لأنحرافات الأخطاء : هل هي أخطاء المشاهدة في بيانات الأسعار أم في بيانات الكميات الاقتصادية ذاتها ؟ هل هي أخطاء قياس الأسعار أم أخطاء قياس التغير في المعاملات الفنية ؟

نموذج الانحدار ذاتها أم أخطاء الفرض الشديدة التبسيط لنموذج معاملات الاحلال والاستخدام ؟ R A S

ويضاف إلى ذلك أن هذه العلاقات حساسة فقط للتغيرات في العلاقات النسبية للأسعار وليس للتغيرات في قيمها المطلقة .

(1) A. Parikh: Ibid PP. 5-6 .

(٤-٣) تقييم طريقة معاملات الاحلال والاستخدام : R A S

كما تبين لنا من خلال العرض السابق أن طريقة معاملات الاحلال والاستخدام تتميز على طرق الاستفادة التقليدية وعلى الطرق الاحصائية والقياسية من حيث:

١- احتياجها الأقل للبيانات.

٢- ماتقدمه من أدلة تحليلية وليس مجرد أدلة للتتبؤ الميكانيكي.

٣- امكانية تقادى تأثير تغير الأسعار على التغيرات الفعلية في العلاقات الفنية (مثلة في المعاملات الفنية).

الا أنه ب رغم المزايا العملية والتحليلية التي تتمتع بها هذه الطريقة فإن استخدامها مقيـد بعض الصعوبات لعل أهمها :-

أولاً: احتمال أن تأخذ عناصر الصفوفات S و R قيمًا غير واقعية.

(١) ثانياً: حدوث تغيرات فجائية كالتغيرات العميقـة في الفن الانتاجي لبعض القطاعات.

ثـالـيـاً: التبسيط الشـديـدـى افتراضاتها.

وـبـالـنـسـبـةـ لـوـجـودـ أـخـطـاءـ فـيـ قـيـاسـ R و S فـهـوـ اـعـتـارـ وـارـدـ فـيـ كـلـ الـحـالـاتـ ،ـ بـلـ أـكـدـتـ

ـالـتجـرـيـةـ الـعـمـلـيـةـ فـيـ حـالـاتـ لـيـسـتـ بـالـقـلـيلـ (٢).ـ وـتـلـقـىـ مـعـالـجـاتـ كـثـيرـةـ

ـلـعـلـ أـمـيـزـهـاـ الـمـعـالـجـةـ الـاـحـصـائـيـةـ الـتـىـ قـدـمـهـاـ هـوـ تـاـبـلـ (٤٠،٣٩)ـ وـالـتـىـ يـطـلـقـ عـلـيـهـاـ

(١) قد يـيدـ وـالـأـمـرـغـرـيـاـ بـالـنـسـبـةـ لـلـتـغـيـرـاتـ الـفـنـيـةـ الـمـفـاجـئـةـ .ـ وـهـنـاـ يـلـزـمـ أـنـ نـمـيـزـ بـيـنـ الـعـلـمـ كـعـلـمـ

ـنـظـرـيـ وـبـيـنـ اـسـتـخـدـمـاـتـ الـاـنـتـاجـيـةـ .ـ وـنـقـدـ تـكـونـ النـظـرـاتـ الـعـلـمـيـةـ مـعـرـوفـةـ وـوـسـتـقـرـرـةـ ،ـ لـكـنـ نـظـرـاـ

ـلـبـهـاـ ظـلـمـةـ تـكـلـفـةـ تـسـخـيرـهـاـ كـفـوـىـ اـنـتـاجـهـاـ فـنـاـ اـنـتـاجـيـاـ (ـتـكـوـلـوـجـيـاـ اـنـتـاجـ)ـ وـقـدـ نـظـرـىـ

ـبـعـضـ الـعـوـافـلـ الـاـقـتـصـادـيـةـ مـثـلـ تـضـخمـ الـاسـعـارـ اوـنـدـرـةـ الـمـوـارـدـ الـىـ اـعـتـارـ نـفـقـةـ استـخـدـامـ الـطـرـقـ

ـالـحـدـيـثـةـ مـقـبـولـةـ عـلـىـ النـطـاقـ الصـنـاعـيـ وـهـوـ مـاـيـكـنـ أـنـ يـعـدـ مـنـ قـبـلـ التـغـيـرـاتـ الـحـادـةـ .ـ

ـعـلـاـوةـ عـلـىـ ذـلـكـ وـهـذـاـ هـوـ الـاـهـمـ فـتـكـوـلـوـجـيـاـ اـنـتـاجـ مـقـوـلـةـ اـجـتـمـاعـيـةـ حـضـارـيـةـ وـلـيـسـ فـقـطـ اـنـتـاجـيـةـ .ـ

ـيـضـافـ لـكـلـ مـاـسـبـقـ اـنـ بـعـضـ الدـرـاسـاتـ الـجـارـيـةـ قـدـ تـأـتـيـ بـنـتـائـجـ سـرـيـعـةـ تـغـيـرـ منـ الـعـلـاـقـاتـ الـفـنـيـةـ

ـلـلـانـتـاجـ مـثـلـ الـابـحـاثـ وـالـدـرـاسـاتـ الـتـىـ تـجـرـىـ الـآنـ فـيـ الـيـابـانـ حـولـ اـسـتـخـدـامـ الـأـسـدـةـ الـبـيـولـوـجـيـةـ .ـ

(٢) أحدى هذه الحالات التجريبية التي اجريت على جداول المدخلات والمخرجات لجمهورية مصر العربية وسوف نتناولها بالتفصيل في دراسة لاحقة مستقلة. وصحيح انه يمكن تفسير جانب كبير من المشكلة باخطاء البيانات، لكن سيظل الجزء الآخر راجعا لاخطاء النموذج ذاته. انظر في ذلك.

قاعد تراكم أخطاء الفياس وسوف تتعرض لها بشء من التفصيل عند تقييم طرق التنبؤ بالمعاملات الفنية.

أما بالنسبة لحدوث تغيرات فجائية مثل التغيرات العميقة في الفن الانتاجي لبعض القطاعات أو حتى بشكل جزئي بالنسبة لبعض الخلايا ، بحيث تتوفر عن هذه التغيرات بيانات واقعية فيمكن اقتراح تعديل على طريقة معاملات الاخلال والاستخدام يتم وفقا له ادخال معلومات جديدة على المعاملات الفنية لسنة الأساس exogenous informations أو أعدد المصفوفة ، أو على بعض خلاياه المفردة (١) .

الآن هذا يقتضى قبل ادخال هذه المعلومات الجديدة لمصفوفة المعاملات الفنية حل مسائلتين فرعتين هامتين توفيرها للوقت والجهد :

أولاً : تقرير ما إذا كانت هذه المعاملات التي ستضاف لها المعلومات الجديدة هامة أو أقل أهمية؟ . ويمكن التحقق من هذا بإجراء تحليل لجسامية المعاملات .

ثانيهما : تحديد مدى أهمية المعلومات ذاتها . وهنا يجب وضع معيار أو معايير للمعلومات المتعلقة بالتغيرات التقنية المفاجئة ذات التأثير العميق على العلاقات الفنية للانتاج . والترجمة العملية لهذا التعديل قد تتطلب بناء مصفوفة مستقلة تسمى بمصفوفة الاستيعاب absorption matrix تدرج فيها كل المعلومات الإضافية .

ويجري تحدث مصفوفة المعاملات الفنية على مرحلتين : الاولى بدون معلومات إضافية ، والأخرى بأخذ المعلومات الإضافية في الاعتبار ووضع حدود لقياس الأخطاء في كل ثم مقارنة النتائج (٢)

أما فيما يتعلق بالافتراضات ، فنجد أن افتراض تساوى Σz_i لكل من صفات وأعمدة مصفوفة المعاملات الفنية يحمل قدرا من التبسيط الشديد لا يؤكد الواقع حتى في الحالات التي ينتج

(١) Allen R.I.G. and Lecomber J.R.C. "A critique of methods of adjusting, updating and projecting input-output matrices. From Estimating and projecting input-output coefficients"

(٢) على سبيل المثال التجربة التي أجريت على جداول المدخلات والمخرجات ١٩٦٨ . للملكة المتحدة البريطانية أنظر في هذا

R.G. Lynch: "An application of the RAS method for updating input-output tables." 7 th International Conference on Input-output Techniques. (Innsbruck, Austria, 9-13 April, 1979).

فيها القطاع الواحد منتجًا متماثلاً . رغم أن الإثبات الرياضي لمثل هذا الافتراض يؤكد صحة مثل هذا الافتراض النظري^(١)

وعوماً يؤخذ على طريقة معاملات الأحوال والاستخدام تبسيطها الشديد والذى يتمثل فى افتراضاتها الأساسية كما أوضحنا ، وفي طرق حساب مكرراتها ^٢ و ^٣ و ^٤ إلى آخر هذه الفرض ، الأمر الذى يقلل من كفاءة استخدامها عملياً .

وذلك تثبت التجربة العملية أن الاستخدام البيكانيكى لهذه الطريقة لا يعطى أفضل النتائج اذا ما قورنت بالطرق الأخرى . ويتحقق الاثر المرغوب منها اذا ما تم تصحيح الجزء الالغى من معاملاتها مع المعرفة المسبقة بالتغييرات الفنية^(٢) وهذا ما يجعل الاسلوب الاول (طرق الاستقطاب والطرق القياسية) في هذه الحالة أكثر موامة .

ولمزيد من الإيضاح نجد أن المعلومات التي تناهى عن مصفوفة المعاملات الفنية في التواصل الزمنية بين بناء الجداول الاحصائية ليست كافية وحدتها لتصحيح المعاملات الفنية طالما تفتقد معرفة قدر كبير من المعلومات الخارجية عن التغيرات الفنية (التكنولوجية) .

وقد رأت تتفق هذه المعلومات بقدر تزايد الانحرافات بالزيادة أو بالنقص بالنسبة للقيم الفعلية المحسوبة^(٣) .

وقد بنيت التجربة العملية لتطبيق هذه الطريقة على المعاملات الفنية لجداول المدخلات والمخرجات لجمهورية مصر العربية وجود انحرافات كبيرة بين كل من القيمة المقدرة والقيمة المقاسة للمعاملات الفنية تخرج عن حدود الثقة المسموح بها ، الأمر الذى يستوجب ضرورة التحليل

Ticketirkin, E.M. (1968): "Analytical methods of the dynamicity of the technical coefficients of inter-branch balance". From Inter-branch balance of the Federal Republic. "Nauka" publishing, Moscow. (in russian).

Theil, H. : I bid..

(٢)

(٣) أنظر في تفصيل هذا ملحق رقم (٣)

A. Parikh: I bid.

(٤)

الدقيق لنتائج التنبؤات المتحصل عليها قبل الشروع في استخدامها في أغراض التخطيط طویل
ا لاجل^(١).

(٣-٣) طرق البرمجة الرياضية:

يُلْجأ لاستخدام طرق البرمجة الرياضية في التنبؤ بالمعاملات الفنية عندما يكون التغير في هذه المعاملات مقيداً . وقد يُلْجأ إليها عندما لا يتحقق التوافق بين نتائج الإسقاط الرياضي . وهو عادة ما لا يتحقق ، حيث أن مجاميع الأعدمة المستقلة عن المعاملات المتباينة يمكن أن تختلف عن مجاميع الأعدمة المتباينة بها ، وبالتالي فإن معاملات الانتاج المحلي والواردات المقدرة يمكن أن تختلف عن المعاملات المجمعة (لكل من الانتاج المحلي والواردات) .

ويتشابه أسلوب البرمجة الرياضية مع طريقة معاملات الاحلال والاستخدام RAS في الاحتياج الأقل للبيانات . ويمكن توضيح هذه الطريقة باستخدام نموذج البرمجة الخطية المعروض في

$$F(A) = \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^n \left| \begin{array}{c} \frac{a_{ij}}{\bar{a}_{ij}} \\ (0) \end{array} \right| \min \quad (16)$$

$\sum_{j=1}^n a_{ij} x_j = x_i - y_i, \quad i = 1, 2, \dots, n$

$$\sum_j a_{ij} = \gamma_j$$

$$a_{ij} \geq 0$$

Saad Hafez M. Sidky. IBID.

(١)

T. I. Matuszewski وتنس

(٢) قدمت المعالجة الأولى في سنة ١٩٦٤ يد ماتوسيفسكي

$$\frac{1}{2} \leq \frac{a_{ij}}{\bar{a}_{ij}} \leq 2$$

P.R.Pitts وسوير J.A. Sawer مع شرط اضافي .

أنظر إلى هذا bid I : Garabed Minassian.

ويلاحظ أن الشرط الاغاثي الوارد شرط تحكمي . الا أن تقديرات الخبراء لا تتفق واقعيته .

وتتمثل دالة هدف النظام (١٦) في جعل التغيرات في المعاملات الفنية ≤ 0 أقل ما يمكن في سنة التنبؤ بالمقارنة بسنة الأساس. وذلك بافتراض أننا أعطينا قيم كل من متغير الانتاج الاجمالي x والطلب النهائي (الناتج النهائي y) .

ويلاحظ أن الصعوبة المنهجية الأساسية هي مثل هذا النموذج تتمثل في المعرفة المسبقة لقيم عناصر قيمة الانتاج الاجمالي x . في حين أنه يفترض لقيم x أنها مجهولة ومطلوب التنبؤ بها .

ويضاف إلى ذلك أن التنبؤ بالمعاملات الفنية نوع من التنبؤ المستهدف (أو بعبارة أخرى التنبؤ المشروط) الأمر الذي يجعل مثل هذه الطريقة أنسنة في حالة التخطيط الشامل حيث يمكن توجيه كافة التغيرات نحو تحقيق الحل المستهدف المتحصل عليه من هذه المسألة أخذنا في الاعتبار القيود الواردة . أما السلوك العفواني للتغيرات فليس بالضرورة أن يكون هو السلوك الأنسب .

ويلاحظ كذلك أن الحل المتحصل عليه ميكانيكيًا ليس بالضرورة أفضل الحلول . فقد تختار أقل قيمة لمجموع التغيرات في المعاملات الفنية حسابياً ≤ 0 حين أنها لن تكون أفضل القيم من وجهة نظر توزيع عدم التوازن بين معاملات السنتين ، الأمر الذي يمكن التغلب عليه بأخذ مجاميع مربعات التغيرات (1) في المعاملات الفنية بدلاً من مجاميع التغيرات ذاتها .

ويضاف إلى ذلك أيضاً أن أفضل الحلول من وجهة نظر مسألة برمجة رياضية هي الحلول الركبة الممكنة أو النقط القصوى feasible area في منطقة السماح extreme points في حين أن القيم المتوسطة للمعاملات الفنية من وجهة النظر العملية قد تكون هي أفضل الحلول المرغوب فيها .

ويرى بعض الكتاب الجمع بين كل من طريقتي الاستقراء التقليدية والبرمجة الرياضية على أن يتم التنبؤ بالمعاملات الفنية وفقاً للأولى معأخذ قيد جعل مجموع مربعات التغيرات في قيم

(١) المرجع السابق مباشرة . ويلاحظ أن ترسيخ ذالة الهدف يمكن أيضاً من تجاوز صعوبات الأخطاء الراجعة لاستخدام معلومات المدخلات في نموذج برمجة خطية نمطي .

المعاملات الفنية أقل ما يمكن كدالة هدف^(١).

وينفس الأسلوب يمكن الجمع بين طريقة معاملات الأحلال والاستخدام RAS وطريقة البرمجة الرياضية . وبعبارة أخرى يمكن صياغة نموذج RAS كمشكلة أمثلية بوضع القيود على نموذج المعاملات الفنية ، وصياغة دالة هدف خطية في اللوغاريتمات كما في نظام المعادلات (١٧) التالي^(٢) :

$$\min \sum_{j} (a_{ij}^* (t+\tau)) \log \frac{a_{ij}^*(t+\tau)}{a_{ij}^*}$$

$$\sum_j a_{ij}^* (t+\tau) = u_i^t \quad (17),$$

$$\sum_i a_{ij}^* (t+\tau) = v_j^t$$

$$a_{ij} \geqslant 0$$

حيث * تعنى القيمة المقدرة .

من ذلك نجد أن طريقة البرمجة الرياضية تصلح كطريقة مباشرة للتبؤ المشروط بالتغيير في المعاملات الفنية ، اذا ما أمكن التغلب على أوجه القصور فيها ، وهو كما يظهر من الملحق رقم (٤) أمر ممكن ، وان كان لا يضمن نظريا استبعاد الحلول السالبة . الا انه من الناحية العملية يتحقق ذلك . (وذلك في حالة تربع دالة الهدف واستخدام معاملات لاجرائي في حل النموذج) يضاف لذلك أن طريقة البرمجة الرياضية تفيد أيضا اذا ما استخدمت كطريقة مكملة لطرق التنبؤ الأخرى بوضع قيود على التنبؤ بما يحقق شرط تضييق الاختلافات بين معاملات سنة الأساس وسنة التنبؤ .

Szakolczai Gy., Vásárhelyi P: I bid.

(١) انظر في هذا تفصيلا المراجع (٨ ٢٨٠ ٣٣٠)

(٢) Allen, R.I.G. and Lecomber J.R.(1975):A critique of methods of adjusting, updating and projecting matrices. I bid.

(٤-٣) الطرق التكولوجية

Technological Methods

الرابط الذي يجمع بين مجموعة هذه الطرق هو أنها تعزى الاهتمام الأساسي للتغيرات في الفن الانتاجي (التقنية)، مع محاولة قياس انعكاسات هذه التغيرات على العواملات الفنية وسوف تتعرض بالتحليل لطريقتين من بين هذه الطرق.

الطريقة الأولى: وتعرف بالطريقة التحليلية – الفنية
Technologico-analytical method

اما الطريقة الثانية: فتعرف بطريقة الأفضلية التجريبية
Best Practice method

(٤-١) الطريقة الفنية التحليلية : Technologico-analytical method

تلقي هذه الطريقة استخداماً واسعاف التنبؤ في العواملات الفنية في الاقتصاد السوفييتي^(١) وتنسند هذه الطريقة لوجود نظام مشابك ومتطور ومتكامل للموازين الاقتصادية التخطيطية والاحصائية يقوم بدوره على نظام دقيق وتفصيلي للمعدلات التخطيطية norms .

وتتطلب لإجراء التنبؤ وفقاً لهذه الطريقة قاعدة واسعة تفصيلية من المعلومات رغم بساطة الصياغات المتبعة فيها . وما يساعد على هذا أن نظام الموازين الاقتصادية يهيئ مثل قاعدة المعلومات هذه . وتعلق أهم المعلومات الضرورية بـ :

أ- الأسعار المخططية .

ب- التطورات المتتالية في الفن الانتاجي .

ج- التغيرات في الأوزان النسبية للمعاملات خلال الفترات السابقة على فترة التنبؤ .

د- البدائل الفنية المختلفة لانتاج نفس السلعة .

هـ- التغيرات في التخصصات الانتاجية .

وـ- العلاقات الهيكيلية المتغيرة بين قطاعات الاقتصاد القومي .

زـ- التقسيم التفصيلي والدقيق للسلع التي ينتجهما كل قطاع من قطاعات جدول التشابك القطاعي .

Model building for National Economic Processes.

"Economica" publishing. Moscow, 1973. (in russian).

(١)

ويمكن القول مسبقاً أن هذه الطريقة تسعى لتقدير قيم المعاملات المستهدفة في فترة الخطة أكثر من كونها طريقة لاسقاط المعاملات لهذه الفترة . بعبارة أخرى اذا ما توفرت المعلومات التفصيلية الكثيرة المطلوبة . وفي ضوء المعادلات المستهدفة وعلى أساس الخبرة المتوفرة والمتراكمة من مسار عملية التخطيط بالإضافة لتقديرات الخبراء يمكن تقدير قيم المعاملات الفنية a_{sr} بالوحدات العينية وفقاً للصيغة (١٨) التالية :

$$a_{sr} = \sum_{v=1}^m \sum_{z=1}^n a_{vz} w_z + \sum_{v=1}^m d_{vr} \quad (18)$$

(v=1, 2, ..., m)
(z=1, 2, ..., n)

حيث a_{vz} هو المعدل الفردي individual norm لاستخدام السلعة v في انتاج وحدة واحدة من السلعة z .

عبارة عن الوزن النسبي لحجم انتاج السلعة z منسوباً الى الحجم الكلى لانتاج السلعة v .

d_{vr} الوزن النسبي للسلعة v (المستخدمات) الى الاجمالى النفذات الانتاجية . ويتم حساب هذه المعاملات على مرحلتين :

١- تحسب المعاملات وفقاً للصياغة (١٨) بالوحدات العينية .

٢- تترجم الى الوحدات القيمية أخذًا في الاعتبار كافة المعلومات الأخرى مناقشة القائم المتحصل عليها للمعاملات . وهنا يلعب تقدير الخبرة دوراً غير قليل .

ويلاحظ على هذه الطريقة رغم بساطتها وامكان مراجعة الحسابات ومناقشتها صعوبة استخدامها في الاقتصادات النامية لأسباب كثيرة لعل في مقدمتها الافتقار الى البيانات التفصيلية المطلوبة ، علاوة على صعوبة قياس المعاملات بالوحدات العينية ، والتي لا يمكن ان تتتوفر الا بتتوفر نظام دقيق للموازن الاقتصادية (تخطيطية واحصائية) أو على الاقل للموازن السلعية مقاسة بالوحدات العينية .

كذلك تسمح هذه الطريقة عند ترجمة المعاملات المقدرة من الوحدات العينية للوحدات القيمية بضوء الكم الواسع والمفصل من البيانات لتقديرات الخبرة بأن تلعب دوراً كبيراً . وهو أن يمكن استخدامه في اقتصاد مخطط تخطيطياً مركزياً على درجة عالية من الدقة ، دون استخدامه

صعوبات عدم توفر متطلباته في البلدان النامية .

(٣-٤) طريقة الأفضلية التجريبية : Best Practice method

تستند هذه الطريقة كما في الطريقة السابقة الى الاعتماد على البيانات المتراكمة من الحصر الاحصائي ، والى حاجتها لقاعدة واسعة من المعلومات عن التطورات التقنية وعن كثير من المؤشرات الاقتصادية .

وتتلخص الفكرة الأساسية لهذه الطريقة في الآتي :

- ١- يؤدي التقليد التقني ، واهلاك المعدات القائمة الى ضرورة احلال التقنية الحالية بأخرى حديثة تلخص بأحدث التطورات ، بحيث تكون على مستوى المشروعات الانتاجية قادرة على المنافسة .
- ٢- يؤدي الاحلال التقني هذا الى احداث تغييرات في العمليات الانتاجية . وتؤدي هذه التغييرات في العمليات الانتاجية بدورها الى تغير العلاقات الفنية للإنتاج (علاقات النفقة) الامر الذي سوف ينعكس على قيم المعاملات الفنية للإنتاج .
- ٣- يعني هذا ضمنا أنه غير فترة زمنية سوف نشاهد اتجاه هذه العلاقات الفنية لأن تقارب مع أفضل الاتجاهات التي سادت في نهاية الفترة السابقة على التقدم الفني . بعبارة أخرى أفضل معاملات فنية سادت في سنة الأساس . وتسمى التقنية التي ادت لافضل معاملات فنية في سنة الأساس بـ *Best practice technology* .

$$a_{ij}^b(t) = a_{ij}^b(t+\Delta t) \quad (19)$$

عبارة أخرى :

حيث : $a_{ij}^b(t)$ هي افضل المعاملات الفنية في سنة الأساس (t) نتيجة افضل اختيار تقني .

$(a_{ij}^b(t+\Delta t))$ هي عبارة عن متوسط مرجح للمعاملات الفنية للقطاع في خلال الفترة ومن البدئي أن جوهر هذه الطريقة يفترض ضمنا ان التغييرات الفنية تتم بجرعات صغيرة ومستمرة ، وليس على هيئة تغييرات حادة .

ويشير تطبيق هذه الفكرة عمليا سؤالين هامين^(١):

Best practice coefficients

أولهما يتعلّق بكيفية قياس أفضل العواملات

ثانيهما يتعلّق بالمعنى النسبي الذي سوف تكون فيه أفضل العواملات هذه صالحة للاستخدام.

(أ) طول الفترة الزمنية ٣) .

ويقترح لحل السؤال الأول الاعتماد على البيانات الاحصائية التاريخية وتحسب أفضل العواملات كمتوسط حسابي مرجح لمشروعات القطاع (أو الصناعة) وذلك على أساس تحليلي يأخذ في الاعتبار مجموعة المؤشرات التالية لكل مشروع :

- أـ نسبة العمالة إلى الناتج .
- بـ نسبة نفقة العمل إلى الناتج .
- جـ نسبة مقابل اهلاك رأس المال إلى الناتج .
- دـ نسبة الربح للناتج .

وتختار أفضل المشروعات على أساس مستوى تحقيقها لهذه المؤشرات ومن ثم يجري عمل ترتيب ranking لها .

ولتجنب المشكلات التي تثور حول الأهمية النسبية لأفضل المشروعات يقترح واضعوا الطريقة انتخاب selection عينة كبيرة من المشروعات لاتقل نسبة مساهمتها في الناتج عن ٥٠% وربما تكمن الحكمة وراء اختيار عينة كبيرة في أن مساهمة أحدى العينات الفرعية subsample التي تتبع لفئة العينة الكبيرة ، والتي قد تمثل أفضل المشروعات بالفعل من حيث نسبتها الأكبر في الناتج ، لن يغير كثيراً من قيمة المتوسط ، وإن كان الاعتماد عليهما وحدة ما سوف يؤدي لتشوهات في قيم العواملات المتبناة بها .

أما فيما يتعلق باختيار المدة ، فنجد أن واضعوا الطريقة يبنون اختيارهم على أساس

F. Harrigan (1980) : (١) أنظر في تفصيل هذه الورقة وحصر المؤلفات الخاصة بها :

Alternative methods of forecasting input-output
technical coefficients. Working paper No 14.
The Fraser of Allander Institute, Glasgow, U.K.

ما يعرف بمعدل تغير المعاملات الفنية rate of change of technical coefficients

• ويمكن تبسيط فكرتهم في التالي :

١- تحديد أفضل المعاملات (كماسبق)

٢- قياس معدل نمو تغير المعاملات الفنية . وبخاصة لأفضل المعاملات.

٣- على ضوء هذه المعدلات يمكن تحديد الفترة t_0

٤- الفترة t_0 هي الفترة التي سوف تسود فيها أفضل المعاملات في سنة الأساس والمحسوسة في (١) هي متوسط معاملات القطاع . وتكون هي الفترة اللازمة .

ولاحظ أن نقطة البدء في اقتراح طريقة الأفضلية التجريبية كطريقة للتنبؤ بالتغيير في المعاملات الفنية كانت بهدف تحديث المعاملات الفنية لجداول المدخلات والمخرجات الإقليمية ومن ثم نجد أن واصعى الطريقة يرون التنبؤ بالتغييرات في المعاملات الفنية للإقليم في ضوء البيانات التاريخية للمعاملات الفنية لجداول الدولة القومية باعتبار معاملات الدولة الأم كأفضل المعاملات .

ومن ثم يرون أن الفترة t_0 هي الفترة اللازمة لكي تصبح فيها معاملات جداول الدولة الأم هي نفسها معاملات جداول الإقليم .

ولاحظ أن هذا الافتراض يقوم على مجموعة من الافتراضات الفرعية أهمها :

(١) افترض أن w تبين نسبة إنتاج أفضل المشروعات ، أو الإنتاج بأفضل تكنولوجيا إلى إجمالي إنتاج القطاع بحيث :

$$w = f(t)$$

$$\frac{dw}{dt} > 0, \quad \frac{d^2w}{dt^2} < 0$$

وافتراض أن t_0 هي فترة التنبؤ ، فوفقاً لهذه الطريقة يفترض أن :

$$\int_{0-t_0}^{0+t_0} wd_t = \int_0^{0+t_0} wd_t$$

الإقليم

F. Harrigan : I bid

أنظر

- أ— وجود تباين في الفن الانتاجي بين أقاليم الدولة الواحدة وبعضها البعض ، وكذلك بين مستوى الفن الانتاجي لكل اقليم ومستوى الفن الانتاجي المتوسط (للدولة الأم) .
- بـ— أن هذا التباين في الفن الانتاجي راجع لتبادر في الاختيار التقني للإنتاج وللعوامل التنظيمية وانتاجية العمل ، وغيرها من العوامل .

وهي رأينا فأنه على الرغم من صحة الافتراضات فيما يتعلق بوجود التباين ما بين الأقاليم المختلفة داخل نفس الدولة ، فإن اختيار المتوسط العام لها لا يمثل المستوى المستهدف ، أو المستوى النموذجي *ideal* لنمو التقنية في الأقاليم خاصة إذا كان التباين بينها حاداً .

كذلك نجد أن النمو في بعض الأقاليم قد يكون سريعاً ومضرداً بالقياس بغيره من الأقاليم أو الدولة الأم الأمر الذي يضعف من فكرة الاسترشاد بهذه خاصية إذا كان وزن الأقاليم كبيراً في الانتاج . ويضاف إلى ذلك أن المسح الجيولوجي ، أو اكتشاف مصادر طاقة رخيصة ومتوفرة في أحد الأقاليم سيؤثر تأثيراً عميقاً في نفقة الانتاج وبالتالي في المعاملات الفنية . ولعل أوضح مثال على هذا اكتشاف النفط في بحر الشمال (باسكتلندا) .

ونجد أفكاراً شبيهة بهذه الفكرة عند آن كارتر^(١) A.Carter وفي النموذج المعروف باسم طريقة اليونيدو UNIDO Method التي اقترحها بودا Boda^(٨) وكذلك عندما كل جيلفراي^(٦) يقوم بهذه الأفكار جميعها على التبادل والمعاملات الثنائية لأحد الأقاليم (أحدى الدول) مستهدفة بالمعاملات الفنية تجدها التشابك القطاعي للدولة القومية أو بحالة نموذجية وذلك برغم تعدد والمطبات لهذه الطرق المختلفة . وأيا كانت الصياغات فإن الافتراضات التي سبق ذكرها منذ قليل تنتصر على هذه الطرق .
يضاف إلى ذلك أن هذه الطرق تفترض أن التغيرات الفنية دالة في الزمن .

ولعل ذلك يرجع لافتراض أن التطور الفني يتم بجرعات صغيرة ومستمرة .
وإذا كانت ظروف الدول المتقدمة صناعياً تسمح بقبول مثل هذا الافتراض ، فاننا نجد أن استخدامه في حالة الدول التي ترتبط فيها عملية التنمية بتغيرات هيكلية ملحوظة يعكس حالة افتراضية لا يؤيدها الواقع حيث أن هذه التغيرات الهيكلية عادة ترتبط بتغيرات عميقة في الفن الانتاجي ، أو في اختيار بدائله .

(١) تختلف كارتر Carter A. (١٠) في هذا عن الآخرين .

لذلك فاننا نجد أن بعض المنشآت قد تكون أفضل المنشآت وفقاً لبعض المعايير فقط ومن ثم يصعب تقرير ما إذا كانت من أفضل المشروعات أم لا ؟ يضاف لذلك أن اختيار القيمة المطلقة لكل نسبة لتحديد أفضلية المشروع يحمل قدراً كبيراً من التحكم.

وعليه فقد يكون من الأجدى ترجيح كل مؤشر من هذه المؤشرات، وتحديد الأفضلية النسبية للمشروعات في ضوء متوسط عام مرجح للمؤشرات، وذلك لتفادى هذه العقبات الواردة.

Best establishments

إلى جانب هذا فاننا نجد أن مفهوم أفضل المشروعات

يستند إلى مبدأ تجانس مخرجات المشروعات. وأن كل مشروع ينتج منتجًا واحدًا فقط. وهذا يتناقض مع الواقع العملي فقد ينتج المشروع الواحد قاعدة عريضة من المنتجات وليس منتجًا واحدًا. وتعد واحدة من أهم الاعتراضات المنهجية على هذه الطريقة هو افتراض تحديد أثر التطور الفنى على توليفة المنتجات. ذلك أن إسقاط أفضل المعاملات الفنية على قطاعات يفترض أنها تشهد تغيرات فنية، يعني أن هذه التغيرات الفنية لن تتسبب في تغيير توليفة انتاج هذه القطاعات وهو الأمر الذى يناقض طبيعة التطور التقنى.

(٣-٥) الطرق الحديثة:

رأينا عند عرضنا للطرق السابقة والتي يمكن ان نصفها تحت "الطرق الميكانيكية" أن دقة التنبؤات رهن عوامل كثيرة منها :

- ١- الفروض الخاصة بكل طريقة من الطرق.
- ٢- أخطاء القياس والمشاهدة.
- ٣- أخطاء النموذج.

وهذا الأخير يمكن تغافله بافتراض احكام ودقة صياغة النماذج المتبعه في كل طريقة من الطرق وعادة ما تكشف التجربة العملية، والاختبارات المختلفة لهذه الطرق عن وجود هامش ليس بقليل للأخطاء.

يضاف إلى ذلك، وهو أحد العوامل التي حدت لتسميتها "بالطرق الميكانيكية" أن هذه الطرق تركز على القيم التي تأخذها المعاملات في سنوات التنبؤ دون أن تبرز الأساس التحليلي لها

والأسباب المفسرة لهذه التغيرات.

وباستثناء طريقة معاملات الاحلال والاستخدام RAS والى حد ما طريقة "الانضباط التجريبية" فإن هذه التسمية تتعارض مع الترتيب الندربة وهي أبرز من حالة طرق الاستقطاط التقليدية.

حتى طريقة معاملات الاستخدام والاحلال لاتعطي الاساس التحليلي الكافي، اذ أنها لا تبين الوزن النسبي لكل من أثر الاحلال وأثر المفروقات علاوة على أنها تفترض تساوى هذين الأثرين لكل من عناصر الصد الواحد وأيضا العمود الواحد في مصفوفة المعاملات الفنية.

يضاف الى ذلك أيضا أن طريقة معاملات الاحلال والاستخدام RAS تعطينا هذا التفسير التحليلي بعد وقوعه Ex-post دون اعطاء القدرة على التنبؤ المسبق بوقوعه Ex-ante

ناهيك عن أنه في كثير من الحالات قد أثبتت التجربة الدور الفعال لتقديرات الخبراء في تصحيح المعاملات الفنية. الأمر الذي لاتعطى الطرق الميكانيكية امكانية الاستفاده به بعد الاتفاق على شكل النموذج المتبع، الهم الا باستثناء حالات قليلة كما في طريقة معاملات الاحلال والاستخدام RAS تمكن من تصحيح هذا العامل اوذاك مستقلأ عن النتائج المتحصل عليها كما رأينا سابقا.

انطلاقا من هذه الاعتبارات برزت ضرورة استخدام الطرق الحديثة مثل طريقة دلفي Delphi method وتعديلاتها كما في طريقة باتيللي Batelle method.

ويهدف استخدام هذه الطرق الى افساح مجال اكبر للتنبؤات بالتحليل المسبق لاتجاهات التطور التقني، والافادة بدراجة كبيرة من تقديرات العديد من الخبراء غير المتخصصين من حيث التخصصات والتي قد توجد صعوبات في جمعهم في آن واحد.

(٣-٥) طريقة دلفي Delphi Method

تلخص الفكرة الأساسية في العمل بهذه الطريقة، والتي يبرزها شكل رقم (١) التالي، في

(1) Y. Kaya, A. Onishi, H. Smit. & S. Abe: Long-term projections in ESCAP countries". Apresented paper to the 7 th International conference on Input-output Techniques: (Insbruck, Austria 9-13 April 1979):

قيام المجموعة البحثية المركزية، المضطلعة بتحديث مصفوفة المعاملات الفنية باعداد مجموعه تساؤلات محددة وموحدة توجه لكل من أعضاء مجموعة الخبراء المختارين والمنفصلين عن بعضهم والذين قد تتعرض شروط دقيقة لاختيارهم حيث أن تقديراتهم الشخصية سوف تعد الاساس للتبؤ.

عند تلقى الاجابات من مجموعة الخبراء تقوم المجموعة المركزية بجدولة الاجابات وبناء نموذج أو توزيع احصائي لها ، أو استخراج بعض المؤشرات الاحصائية منها .
وتقوم المجموعة المركزية بوضع حدود للثقة تعتبر عند ها الاجابات مقبولة معنوا .

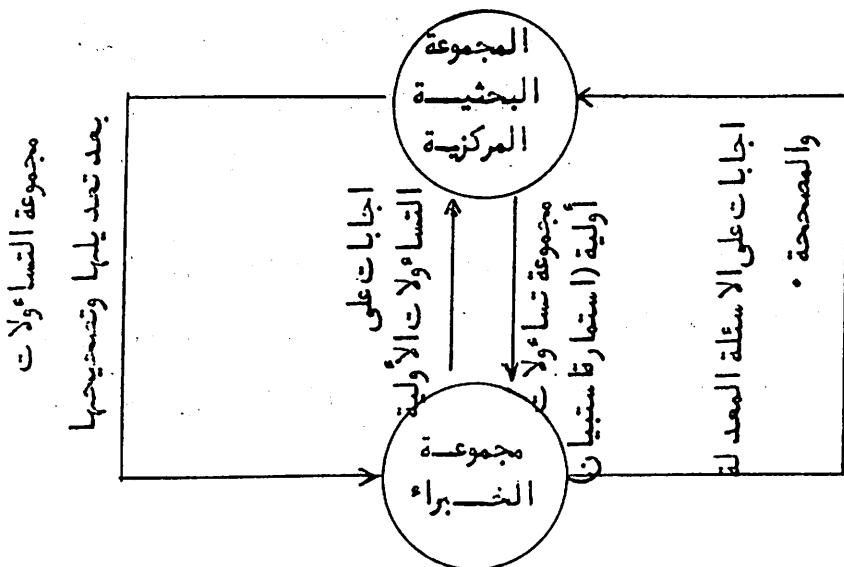
يعاد تصميم استماره الاسئلة على ضوء نتائج جدوله وتحليل الاجابات المتحصل عليها فى المرحلة الأولى : وقد تأخذ صور التعديل اضافة أسئلة جديدة أو حذف أو تعديل أسئلة قائمة .

تعاد الكرة من جديد في شكل ارتجاع عكسي feed back بين المجموعة المركزية والخبراء مع تكرار المراحل السابقة . و اذا ما توصلت المجموعة المركزية الى قبول للاجابات consensus فى حدود الثقة الموضوعة لها يعتبر الحوار منتهيا .

وفي الحالات التي لا يتحقق فيها هذا القبول consensus فسوف يسأل الخبراء في ابداء الآسباب عن اجاباتهم ، وسوف تشخص هذه النتائج وتحلل من قبل المجموعة المركزية .

ويمعرفة الآسباب التي يديها الآخرون حول النتائج المختلفة للتبؤ فقد نجد أن العوامل المأخوذة مسبقا في الاستبيان غير كافية ، أو أن حدود الثقة لقبول النتائج مبالغ فيها ، فيعاد تصميم الاستماره ، وتعاد الكرة من جديد من أجل الوصول الى القبول النهائي consensus

وقد يأخذ الحوار في أحيان كثيرة شكل المناقشة المباشرة بين المجموعة المركزية ومجموعه الخبراء (1)



شكل رقم (١) : تدفق التيارات المباشرة والمنعكسة للنحوار بين المجموعة البحثية المركزية ومجموعة الخبراء وفقاً لطريقة دلفي
دلفي

(٣-٥) تعديل طريقة دلفي (طريقة باتيللى Batelle method)

يمكن الخلاف بين طريقة دلفي وباتيللى كطرق للتتبؤ بالمعاملات الفنية في تحديد خصائص
Specifications.

السنة الهدافية target year ، والذى يمكن تحديده فى أن طريقة دلفي تختار سنة (أو سنوات)
التتبؤ على أساس أنها هو تلك التي ستشهد ادخال اختراعات تقنية حديثة . أما طريقة باتيللى
فهى تركز على التتبؤ بنوع التطور التقنى الذى سوف يستخدمه القطاع الصناعى فى سنة محددة ، وأثر
ذلك على المعاملات الفنية . ولهذا مفازاً تتكيف التتبؤ ، حيث أن طريقة باتيللى لا تستطيع
الاعتماد على التيارات الامامية والمنعكسة بين المجموعة المركزية ومجموعة الخبراء .

كذلك نجد أن طريقة باتيللى تستند على امداد مجموعة الخبراء بمجموعة set من المعاملات
الفنية البنية على الاتجاهات التاريخية ، ومجموعة أخرى من المعاملات مبنية بأى من الطرق السابقة
(سنة او سنوات التتبؤ) . ومن هنا نجد أن الحرار موجه نتيجة المعلومات المقدمة للخبراء ، بوعليه
نستطيع وفقاً لهذه الطريقة الأخيرة أن نميز بين ثلاثة مستويات للحوار هى :

- الحوار بين المجموعة المركزية ومجموعة الخبراء .
- " " " مجموعه الخبراء والتنبؤات المعطاه لهم .
- " " " الخبراء وبعضهم البعض .

وهي هذه الاخيره تختلف طريقة باتيللى عن طريقة دلفى . ويلاحظ من ذلك أن طريقة باتيللى تسعى لتصحيح التنبؤات المقدمة بالطرق الميكانيكية مع الاستعانة بتقييم الخبراء بهدف تقليل أخطاء التنبؤى كل خلية من خلايا جدول المعاملات الفنية .

ملحق رقم (١)

تتعدد صياغات طرق الاسقاط والطرق القياسية التقليدية . ولعل أبرز هذه الصياغات العلاقة الخطية التالية :

$$a_{ij}(t + \tilde{t}) = \alpha_{ij}^{\tilde{t}} a_{ij}(t) \quad (20),$$

حيث t و \tilde{t} ترمزان لستى الأساس والتبع على التوالى .

٢- وأخذ بعض الكتاب بعلاقة الانحدار الخطية

$$a_{ij}(t+\tilde{t}) = \alpha_{ij}^{\tilde{t}} + a_{ij}(t) \quad (21),$$

حيث $\alpha_{ij}^{\tilde{t}}$ ثابت العلاقة الخطية

بينما $a_{ij}(t)$ يعبر باقى عشوائى .

٣- الا أنه من الملاحظ أن استخدام مثل هذه العلاقة يحمل احتمال أن تأخذ معاملاتها قيمًا سالبة . وهو ما يقترح تيلانوس Tillanus التغلب عليه بأخذ دالة خطية في اللوغاريتمات أى بناء علاقة انحدار أسيّة . ويمكن أن تصانع مثل هذه العلاقة على الصورة :

$$a_{ij}(t+\tilde{t}) = (a_{ij}(t))^{\beta_{ij}^{\tilde{t}}} \quad (22),$$

$$\ln a_{ij}(t+\tilde{t}) = \beta_{ij}^{\tilde{t}} \ln (a_{ij}(t)) \quad (23),$$

الا أنه من الصعب القطع بأن نمو المعاملات الفنية يتبع دالة أسيّة ، خاصة أن الاختبارات العملية قد أكدت أن أهم المعاملات الفنية ، وهي أكثرها استقرارا ، تتبع في تغيرها دالة خطية .

٤- من المعلوم أن التغير في المعاملات الفنية يرجع في جزء كبير منه للتطور التقنى والذى تفترض معظم دراسات التبع أنه ينمو وفقاً لدالة أسيّة . لذا نجد بعض الكتاب يفترضون دالة أسيّة على الصورة :

$$a_{ij}(t+\tilde{t}) = f_{ij} - g_{ij} e^{h_{ij} t} \quad (24, a),$$

في حالة التغير في المعاملات الفنية بالزيادة .

$$a_{ij}(t+\Delta t) = f_{ij} + g_{ij} e^{-h_{ij} t} \quad (24, b)$$

وذلك في حالة التغير في المعاملات الفنية بالنقص .

حيث f_{ij} عبارة عن ثوابت العلاقة . ويتم حسابها بواسطة الدالة الخطية واقتراض أنها ⁽¹⁾ تأخذ نفس القيمة في الدالة الأسية .

الآن هذا الافتراض ينطوي على قدر كبير من التحكم في محاولة للتوفيق بين الاعتبارات العملية وصحة الافتراضات المنطقية .

٥ـ يلجأ بعض الكتاب في حالة التنبؤ في المعاملات الفنية لبعض القطاعات بهدف تفسير العوامل ^{multiple correlation} المسيبة للتغير فيها إلى ما يسمى بطريقة الارتباط المتعدد ^{method} .

وهي تصاغ على شكل دالة الانحدار الأسية التالية :

$$a_{ij}(t) = ob_{ij} + \sum_{k=1}^n b_{kij} \frac{p_j^*(t)}{p_j} + b_{(n+1)ij} q_j(t) + u_{ij}(t) \quad (25),$$

حيث : b_{ij} - ثابت العلاقة .

b_{kij} معاملات الانحدار .

ـ عدد التغيرات المأخوذة في الاعتبار والمعتقد أنها أكثر العوامل تفسيرا للتغير في المعاملات .

ـ معامل الانحدار بالنسبة للزمن t $b_{(n+1)ij}$

ـ بواقي عشوائية u_{ij}

ـ متوسط سعر السلعة محل الاعتبار في السنة t $p_j^*(t)$

ـ منتجات القطاع الذي تنتهي له السلعة في السنة t $p_j(t)$

ـ أوزان تبين قيمة أحجام انتاج السلعة وقيمة أحجام الانتاج الكلية في القطاع على التوالي . $q_j(t)$, $q_j^*(t)$

وعلى الرغم من أن النتائج العملية قد أكدت صحة مثل هذا النموذج^(١) ، إلا أنه يصعب تعليم نفس الأسباب على كل المعاملات كما يصعب توفير بيانات عنها ، يضاف إلى ذلك صعوبة تعليم نفس العوامل المساوية للتغير في المدة القصيرة جداً على أفق زمني أكبر ، خاصةً أن معاملات دالة الانحدار يفترض فيها أنها ثابتة .

ملحق رقم (٢)

يفرض حل نظام المعادلات (١١) في التقدير أن قيم كل من w_i و H_j معرفة . وحيث أن نظام المعادلات (١١) مربع quadratic بمعنى تساوى عدد المعادلات وعدد المجهولين ، فيمكن استخدام طريقة التقرير المتالي iterative method في حله . وهو ميعاد التغيير عنه كما في النظام (٢٦) .

$$\left. \begin{array}{l} r_i^{(q)} \cdot \left(\sum_{(t)} x_{ij} s_j^{(q+1)} \right) = w_i \\ \left(\sum_{i=1}^n r_i^{(q+1)} (t) x_{ij} \right) s_j^{(q+1)} = H_j \end{array} \right\} \quad (26),$$

$$q = 0, 1, \dots, n$$

حيث ترمز q لعدد مرات التقرير المتتابع iteration .

عند $q = 0$ فإن فيم $r_i^{(q)}$ تساوى الوحدة . ومنها يمكن تقدير فيم $s_j^{(q+1)}$ ومعرفة فيم $r_i^{(q+1)}$ في (٢٦) يمكن تقدير $s_j^{(q+1)}$ في (٢٦) . وهكذا

ملحق رقم (٣)

١- اعتبر المعاملات الواقعه في تقاطع الصفوف i و k والاعده j

$$\Delta a_{ij} \quad \text{احسب التغير في المعاملات الفنية} \\ \Delta a_{ij} = (1)^{a_{ij}} - (0)^{a_{ij}} \quad (27)_a,$$

٢- بالتعويض عن قيمة a_{ij} المقدمة بشروط الاحلال والاستخدام يمكن وضع العلاقة السابقة (٢٢) كالتالي :

$$\Delta a_{ij} = r_i (0)^{a_{ij}} s_j - (0)^{a_{ij}} = (0)^{a_{ij}} (r_i s_j - 1) \quad (27)_b$$

$$\begin{aligned} \frac{\Delta a_{ij}}{(0)^{a_{ij}}} &= r_i s_j - 1, \\ \frac{\Delta a_{ij}}{(0)^{a_{ij}}} + 1 &= r_i s_j, \end{aligned} \quad \left. \right\} \quad (28),$$

٤- النتيجة السابقة صحيحة لكل قيم المعاملات المأخوذة في الاعتبار ، أي أن :

$$\frac{\Delta a_{kj}}{(0)^{a_{kj}}} + 1 = r_k s_j \quad (29),$$

$$\frac{\Delta a_{il}}{(0)^{a_{il}}} + 1 = r_i s_l \quad (30),$$

$$\frac{\Delta a_{kl}}{(0)^{a_{kl}}} + 1 = r_k s_l \quad (31),$$

٥- العلاقة (٢٨) السابقة يمكن وضعها على الصورة :

$$\Delta \frac{a_{ij} + (0)^{a_{ij}}}{(0)^{a_{ij}}} = r_i s_j$$

$$(1)^{a_{ij}} = (0)^{a_{ij}} + \Delta a_{ij}$$

لكن من ٢٧

$$r_i s_j = \frac{(1)^a_{ij}}{(0)^a_{ij}} \quad \text{بالتعميضى (٢٨)} \quad \therefore$$

$$s_j = \frac{(1)^a_{ij}}{r_i(0)^a_{ij}} \quad \text{ومنها :}$$

$$s_j = \frac{(1)^a_{kj}}{r_k(0)^a_{kj}} \quad \text{ومن (٢٩)}$$

$$\therefore s_j = \frac{(1)^a_{kj}}{r_i(0)^a_{ij}} = \frac{(1)^a_{kj}}{r_k(0)^a_{kj}} \quad (32) \quad ,$$

$$\frac{\Delta^a_{ik}}{(0)^a_{ii}} + 1 = r_i s_1 \quad \text{— من ٣٠ نجد أن}$$

$$\frac{\Delta^a_{ij} + (0)^a_{il}}{(0)^a_{il}} = \frac{(1)^a_{il}}{(0)^a_{il}} = r_i s_1 \quad \text{أى أن :}$$

$$\therefore r_i = \frac{(1)^a_{il}}{(0)^a_{il} s_1} \quad (33),$$

$$r_k = \frac{(1)^a_{kl}}{(0)^a_{kl} s_1} \quad (34), \quad \text{والمثل}$$

٣٢ ٣٤٦ ٣٣ — بالتعويض —

$$\therefore s_j = \frac{(1)^a_{ij}}{r_i (0)^a_{ij}} = \frac{(1)^a_{kj}}{r_k (0)^a_{kj}}$$

$$\therefore \frac{(1)^a_{ij}}{(1)^a_{il} s_1} = \frac{(1)^a_{kj}}{\frac{(1)^a_{kj}}{(0)^a_{kl} s_1} \cdot (0)^a_{kj}}$$

$$\therefore \frac{(1)^a_{ij} (0)^a_{i1}}{(1)^a_{i1} (0)^a_{ij}} = \frac{(1)^a_{kj} (0)^a_{k1}}{(1)^a_{k1} (0)^a_{kj}}$$

$$\therefore \frac{(1)^a_{ij} (0)^a_{i1}}{(1)^a_{i1} (0)^a_{ij}} = \frac{(1)^a_{kj} (0)^a_{k1}}{(0)^a_{kj} \cdot (1)^a_{k1}} \quad (34);$$

- بوضع:

$$\frac{(1)^a_{k1}}{(0)^a_{k1}} = \lambda_{k1} \quad ; \quad \frac{(1)^a_{kj}}{(0)^a_{kj}} = \lambda_{kj}$$

$$\frac{(1)^a_{i1}}{(0)^a_{i1}} = \lambda_{i1}, \quad \frac{(1)^a_{ij}}{(0)^a_{ij}} = \lambda_{ij}$$

$$\therefore \frac{\lambda_{ij}}{\lambda_{i1}} = \frac{\lambda_{kj}}{\lambda_{k1}} \quad (35).$$

ويتضح من (٣٥) أنه يمكن نظرياً قبول فرض ثبات المعاملات

• وبالتعويض في ٣٤.

ملحق رقم (٤)

يمكن إعادة صياغة نظام المعادلات (١٢) كالتالي :

$$\left. \begin{array}{l} \Phi(A) = \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^n \left(\frac{a_{ij}}{a_{ij}^0} - 1 \right)^2 \rightarrow \min \\ \sum_{j=1}^n a_{ij} x_j = x_i - y_i, \quad i = 1, 2, \dots, n \\ \sum_{i=1}^n a_{ij} = \beta_j, \quad j = 1, 2, \dots, n \\ a_{ij} \geq 0 \quad \forall i, j \end{array} \right\} \quad (36)$$

ويلاحظ أن عدد القيود في هذا النظام هو $n(n-1)$ وليس n كما في (١٢) حيث

نحصل على n بعمليات $(n-1)$.

ويحل هذا النموذج باستخدام معاملات لاجرانج ^(١).

(١) انظرى طريقة الحل وخطواته.

Garabed Minassian. Input-output matrix forecast and changes in the final demand and output. 7 th International Conference on Input-output Techniques. (Innsbruck, Austria 9-13 April, 1979).

1. Allen, R.I.G. (1974)
"Some Experiments with the R A S method of i/o coefficients".
Oxford Bulletin of Economics and Statistics Vol. 36.
2. Allen R.I.G., and Gossling W.F. (1975).
Estimating and Projecting Input-Output Coefficients.
Input-Output Publishing Company.
3. Allen R.I.G., and lecomber J.R.C. 1 (1975)
Acritique of methods of adjusting, updating and projecting matrices
in "Estimating and projecting i/o coefficients (eds. R.I.G. Allen
and W.F. Cossling) I/O publishing company. London.
4. Almon C., Buckler M.B., Horwitz L.M. and Reimbold T.C. (1974)
1985: Inter-industry Forecasts of the American Economy D.C. Heath,
Lexington, Massachusetts.
5. Almon (Clopper), Loyd Athinson and Thomas C. Reimbold (1971)
Dynamic Inter-industry forecasting for business planning 5th Interna-
tional conference on Input-Output Techniques.
Geneva, (11-15) January.
6. Bacharach M. (1970).
Biproportional Matrices and i/o change. Cambridge University press.
Cambridge.
7. Barker T.S. (1975)
An Analysis of the updated 1963 i/o transactions table.
From "Estimating and projecting i/o coefficients (eds. R.I.G. Allen
& W.F. Gossling) I/O publishing Company.
8. Boda (Gyorgy) (1979)
Contribution to the estimation of technological coefficients.
7th International Conference on Input-Output Techniques.
(Innsbruck, Austria 9-13 April 1979)
9. Carter, Anne P. (1970) Structural Change in the American Economy
Harvard University press. Cambridge, Massachusetts.
10. Carter Anne (1970)
Technological Forecasting and input-output analysis.
From "Technological Forecasting". U.S.A.
11. Dadaian V.C. (editor) (1973)
Model Building for National Economic Processes.
"Economica" Publishing, Moscow. (in russian)

12. Department of Applied Economics University of Cambridge (1963)
Input-output relationships 1954-66 chapman and Hall.
13. Folloni G., Fontanari M. & Sen. L (1979)
Some Tests of the performances of the R A S method in regional
input-output application.
A paper presented to the 7th International conference on Input-Output
Techniques (Innsbruck , Austria 9-13 April 1979).
14. Glattfelder Peter (1974)
Forecast of the 1975 Hungarian input-output table with a special
variety of the R A S Method.
XI th International Conference on Input-output Techniques,
Vienna 22-26 April.
15. Harrigan, F.
Alternative methods of forecasting input-output technical coefficients.
Working paper No. 14.
The Fraser of Allander Institute, Glasgow, U.K.
16. Henry, E.W. (1974)
Relative efficiency of R A S versus least squares methods of updating
input-output structures.
Economic and social review, Vol.5 No 1 and No.2. Dublin (oct. 73
and Jan. 74).
17. Ichimura Sh. & Kaneko Y. (1974)
Practical use of input-output tables for planning. A paper
presented to the 6 th International conference on Input-Output
Techniques. (Vienna 22-26, April 1974)
18. Kaya, Y., Onishi A., Smit H. & Abe S.
Long-term projections of Economic Growth in ESCAP Member Countries
7 th International Conference on Input-output techniques.
Innsbruck-Austria, 9-13 April, 1979).
19. Kattamuri S. Sarma (1974)
Comparison of Alternative methods of improving input-output forecasts
six th International Conference on I/O Techniques. Vienna 22-26
April 1974.
20. Kogelschatz H. and Lameter F.
Improving predictions from aggregated input-output models
A theoretical and Empirical Analysis.A paper presented to the 7 th
International conference on Input-Output Techniques (Innsbruck,
Austria 9-13 April 1979).

21. Kriukov V.P. (1967).
Projecting the norms of intermediate demand of material resources and their use in calculating productive needs. "From Inter-sectoral studies of Economic Region". "Nauka" Publishing. Moscow. (in russian).
22. Kupcsik J, Rácz A. (1969)
Az ágazati Kapcsolati-mérlegek dinamikai összehasonlítása, Statistikai szemle, 1969 No 4, old 339-368 (in russian).
23. Leontief, V. The structure of the American Economy 1919-1939.
24. Lavrenov, N.A., Gromova, N.G and Tzirkova, N.V. (1974)
Model building and prognosis of the first quadrant of input-output balance
A presented paper to the conference on "Questions of Using inter-branch balance in the planning practices (Erevan 28-31 oct. 1974) (in russian).
25. Lynch R.G. (1976)
An assesment of the R A S Method for updating I/O Tables.
7 th International Conference on Input-Output Techniques. (Insbruck, Austria 9-13 April, 1979).
26. McGilvray J., McNicoll I. & Harrigan F. (1979)
"Simulating the structure of a Regional Economy".
Discussion Paper No 15.
The Fraser of Allander Institute, Glasgow, Scotland, U.K.
27. McNicoll I.H. (1980).
Methodology for an Ex-Ante Forecast of i/o coefficients and other MIM Data. Working paper No 17. The Fraser of Allander Institute. Glasgow, Scotland, U.K.
28. Minassian Grarabed
Input-Output matrix forecast and changes in the final demand and output.
7 th International conference on Input-output Techniques (Insbruck, Austria, 9-13. April, 1979).
29. Mintz (1967)
Inter industry studies for Economic regions (Experience of work on Baltik economic region).
Moscow "Nauka" Publishing. (in russian).
30. Nyitrai V. (1966)
Factors affecting technical coefficients. some findings from the Hungarian inter-industry data.
International comparisons of interindustry data. U.N. New York, 1966.

31. O'conner R.O. and Henry E.W.
Input-output analysis and its applications.
Griffins statistical Monographs and courses No 36.
London & Hig Wycombe, 1975.
32. Ozaki and Shimizu, M.
Technological change and the Pattern of Economic Development. 7 th
International Conference on Input-Output Techniques.
(Innsbruck, Austria, 9-13 April 1979).
33. Szakolczai Gy, Vásárhelyip (1968)
Extrapolated matrices of input-output technical coefficients.
Acta oeconomica Academiae scientiarum Hungaricae, No 3 1968.
From: Inter-branch studies in Hungary. "Stistica" Publishing,
Moscow 1973. (in russian).
34. Sevaldson Per (1974)
Studies in the stability of input-output relation price changes
as causes of variations in input-output coefficients. 6 th
International conference on Input-output techniques Vienna
22-26 April, 1974.
35. Schreiner Per (1971)
The role of input-output in perspective analysis of the Norwegian economy
5 th International conference on input-output techniques.
Geneva, 11-15 January 1971.
36. Stone R., Brown J.A.C. (1962)
A long term growth model of the British Economy. "Europes Future in
Figures"
Amsterdam 1962.
37. Stone, R. and others (1963)
Input-output relationships 1954-1966. From a programme for growth
Vol. 3. Department of Applied Economics.
University of Cambridge Chapman and Hill. (Sept. 1963).
38. Tchetirkin (1968)
Analytical methods of the dynamicity of the technical coefficients
of inter-branch balance. "From Inter-branch balance of the Federal
Republic. "Nauka" publishing
Moscow. (in russian).
39. Theil. H. (1966)
Applied Economic Forecasting North Holland. Rotterdam University
Press.